



تردي وضع الكارثة الإنسانية التي صنعها البشر في اليمن. تسببت فترة العامين ونصف من الصراع قبل إغلاق الحدود في معاناة اليمن من أكبر أزمة غذائية في العالم، ووقوع هجمات مؤلمة ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية، وإطلاق العنان لتفشي لم يسبق له مثيل لوباء الكوليرا. ويحتاج 21 مليون شخص تقريباً للمساعدات الإنسانية، سبعة ملايين منهم يواجهون أوضاع شبيهة بالمجاعة ويعتمدون كلياً على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة.

أغلق التحالف الذي تقوده السعودية المنافذ الحدودية لليمن، ما يعرقل بشكل فعلي إيصال المساعدات لـ 27 مليون شخص. وكان المطار التجاري الرئيسي لليمن مغلقاً من قبل لفترة امتدت لأكثر من سنة، الأمر الذي منع اليمنيين من السفر إلى خارج البلد لتلقي علاج طبي ضروري. وتم الآن وقف حتى الرحلات الجوية والبحرية للأمم المتحدة. وقد تضرر أكثر من 550 موظفاً يعملون في المنظمات الإنسانية بإلغاء رحلاتهم. وهناك حتى الآن أكثر من 310 موظفاً دولياً تابعين للمنظمات الإنسانية يعملون في اليمن، علقوا بسبب الحصار. ليس لدى المجتمع الدولي أي وسيلة لإجلاء للموظفين في حالة حدوث أي طوارئ طبية. ولا يستطيع منسق الشؤون الإنسانية دخول البلد لتنسيق العمليات الإنسانية.

يزيد استمرار الإغلاق من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، للموانئ البحرية والمطارات الهامة، من تردي الأزمة الإنسانية المروعة - ويشكل تهديداً خطيراً لحياة الملايين الذين يناضلون من أجل البقاء على قيد الحياة.

تناقص المواد الإغاثية الإنسانية بشكل خطير: لم يعد لدى اليونيسيف من اللقاحات سوى كميات تكفي فقط لثلاثة أسابيع، كما لا يوجد سوى 20 من أطقم الأدوات الجراحية الخاصة بالحوادث، تكفي فقط لتغطية 2,000 عملية جراحية في البلد. وتم منع باخرة تابعة لليونيسيف/منظمة الصحة العالمية من نقل مواد طبية ولقاحات ضرورية إلى اليمن من جيبوتي. المستلزمات الطبية ضرورية لاستئصال تفشي الكوليرا والتفشي الجديد لمرض الدفتيريا.

المنظمات الإنسانية قادرة على استهداف ثلث السكان نظراً لمحدودية التمويل (سبعة ملايين) بينما يعتمد الثلثين الآخرين من السكان على الواردات التجارية. استمرار توفير السلع في الأسواق ضروري لمنع حدوث مجاعة متوقعة في اليمن لم يسبق لها مثيل. ولن يكفي مخزون التجار من القمح سوى لثلاثة أشهر لكامل السكان البالغ عددهم 28 مليون شخص. كما لم يتبقى سوى 112 يوم حتى نفاد المخزون الحالي من الأرز.

لا تستطيع الواردات الإنسانية تغطية كافة احتياجات السكان. ويجب فتح جميع الموانئ بشكل مستمر أمام الحركة التجارية. تحتاج اليمن إلى استيراد 350,000 طن تقريباً من المواد الغذائية للحفاظ على حياة السكان، منها 75,000 طن و واردات إنسانية. 80 في المائة تقريباً من الواردات التجارية والإنسانية تدخل إلى البلد عبر مينائي الحديدية والصليف، وهما الميناءين اللذان يمتلكان قدرات استيعابية للتعامل والتخزين لكميات إجمالية تصل إلى 660,000 طن في الشهر من الواردات. ولا يعتبر مينائي عدن وجيزان بدائل ممكنة عن مينائي الحديدية وعدن لتخزين الحبوب، وذلك لافتقارهما للقدرات المطلوبة للتفريغ والمطاحن.

لا يعدّ حرق مسار السفن من مينائي الحديدية والصليف إلى ميناء عدن خياراً فاعلاً لافتقار ميناء عدن إلى القدرة الاستيعابية المطلوبة للشحنات الإنسانية والتجارية. وسيؤدي مثل هذا الأمر إلى مخاطر حقيقية تتمثل في الازدحام والتأخير وارتفاع تكاليف غرامات التأخير. وإضافة إلى ذلك، فإن النقل البري للمواد إلى المحافظات الشمالية سيكون أعلى في الكلفة بكثير وغير آمن عبر خطوط جبهات المواجهات الساخنة. يجب فتح كل الموانئ في اليمن.

نطالب التحالف الذي تقوده السعودية بإعادة فتح الموانئ البحرية والجوية والمنافذ الحدودية البرية لليمن بشكل عاجل لاستئناف الإمداد بالمواد التجارية والإنسانية وحركة موظفي الإغاثة. لقد حققنا نجاح في تهدئة تهديد المجاعة بإيصال المساعدات المباشرة إلى سبعة ملايين شخص. سيتسبب وقف الواردات في تراجع عكسي لما تم تحقيقه وسيترك ذلك ملايين من الشعب اليمني دون غذاء ودواء.

نكرّر بأن المساعدات الإنسانية ليست الحل للكارثة الإنسانية التي حلت باليمن. ولن يوقف المعاناة المروعة لملايين المدنيين الأبرياء في اليمن سوى التوصل إلى حلّ سياسي.